الأمم المتحدة

S/PV.8566

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٥٦٦

الخميس، ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد العتيبي	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد ريبكن
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا.	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا.	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد دوكلوس
	الجمهورية الدومينيكية	السيدة باتيستا دياس
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد موريكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد آلن
	الولايات المتحدة الأمريكية.	السيد كوهين

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن التقييم الاستراتيجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2019/445)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن التقييم الاستراتيجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2019/445)

الرئيس: وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2019/525، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته ألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/445 التي تتضمن التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن التقييم الاستراتيجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، بولندا، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس: حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤٧٩ (٢٠١٩).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد آلن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر جميع زملائي في المجلس على تعاونهم بشأن القرار ٢٤٧٩ (٢٠١٩)، وتوحيد جهودهم بهذه الطريقة البناءة، ويسرني بالغ السرور اليوم أن أرى هذا القرار يعتُمد بالإجماع. وأود أن أشكر بوجه خاص أصدقاءنا من ألمانيا، الذين عملنا معهم عن كثب بشأن هذا القرار بوصفهم مشاركين في الصياغة.

وباعتماد هذا القرار، فقد اتخذ مجلس الأمن قراراً مسؤولاً بوقف سحب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. كان هذا هو القرار الصائب الذي يتماشى وقرارَ مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن العملية المختلطة. وفضلا عن ذلك، فإنه يقر بأن دارفور تتأثر بعدم الاستقرار الأوسع نطاقا في السودان، وأن ثمة حاجة إلى مواصلة حماية المدنيين في دارفور.

وقد بيّنا لشعب دارفور، حين التمسنا خيارات لإنشاء آلية متابعة للعملية المختلطة، أننا سنظل ملتزمين بدعم الجهود الرامية إلى تحقيق ما يستحقونه بحق من سلام واستقرار مستدامين، حتى بعد مغادرة البعثة في نهاية المطاف، وينبغي أن يشمل ذلك معالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

إن الحالة الراهنة في دارفور، بل في جميع أنحاء السودان مثار قلق عميق، وكذلك الهجمات الأخيرة على ممتلكات الأمم المتحدة وأصولها. وندعو إلى وقف جميع أعمال العنف فوراً، ونحث السلطات السودانية على الوفاء بالتزامها بحماية موظفي

الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين الدوليين العاملين داخل السودان.

ومن أجل استئناف عملية الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام، علينا أن نرى تقدما، ويجب على قوات الدعم السريع تحديداً أن تنسحب من جميع مواقع أفرقة العملية المختلطة السابقة بحيث يتسنى استخدامها للأغراض المدنية، على نحو ما التزم المجلس العسكري الانتقالي.

وينبغي أن يتم كل ذلك بالتزامن مع الانتقال إلى حكومة شرعية بقيادة مدنية، حكومة تحظى بقبول شعب السودان، ومن ثم بقبول المجتمع الدولي الأوسع نطاقا. إن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بحاجة إلى شريك شرعي يمكنهما التعاون معه بشأن طرائق انسحاب العملية المختلطة وعملية الانتقال الأوسع نطاقا إلى بناء السلام في دارفور.

وإذا لم تستوف هذه الشروط، وإن لم يحدث أي تحسن في الوضع في دارفور، سنجد أنفسنا في نهاية تشرين الأول/أكتوبر في المأزق ذاته الذي نعيشه اليوم، عاجزين عن المضي بعملية انتقال مسؤولة ومستدامة من حفظ السلام إلى بناء السلام في دارفور.

وكان بود المملكة المتحدة، إلى جانب عدد من البلدان الأخرى، أن يكون التمديد لفترة أطول في هذه المرحلة لإتاحة مجال أوسع للمحادثات الجارية في الخرطوم ولنؤيد بوضوح أكبر موقف الاتحاد الأفريقي. وأود الإشارة في هذه المقام إلى أنه إذا اجتمعنا هنا مرة أخرى في غضون أربعة أشهر، ولاحظنا أن الظروف لم تتغير، فقد نحتاج حينها فعلاً إلى التمديد لفترة أطول.

وأود أن أختتم بياني بتكرار نداء وجهته في مناسبات سابقة، يتعلق بالخيار الذي أعتقد أنه يواجه السودان. إنه خيار لإنهاء جميع أعمال العنف، والانتقال إلى سلطة ذات قيادة مدنية، خيار يتيح للمجتمع الدولي أ، يتكاتف ويقدم حقا الدعم للسودان، بينما يتعامل مع إرث من سوء الإدارة الاقتصادية على مدى عدة عقود ويوفر قدرا من الدعم الاقتصادي والطويل الأجل اللازم لكي يتمكن السودان من استعادة مكانته في مجتمع الأمم، على نحو ما يستحق فعلا. أما الخيار المقابل، فأخشى أن يؤدي إلى مزيد من الفرقة ومزيد من زعزعة الاستقرار ومزيد من المشكلات للمجلس.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب بدوري عن الامتنان للمملكة المتحدة لموافقتها على المشاركة في هذه الصياغة والعمل معا على القرار ٢٤٧٩ (٢٠١٩)، وأود أن أشكر جميع الوفود على تعاونها خلال المفاوضات وعلى دعمها القرارَ المقدم اليوم. إن اعتمادنا هذا القرار بشأن عملية حفظ السلام في دارفور بالإجماع لَدليلٌ على أن المجلس يتحمل مسؤوليته. وعلينا أن نصور الوضع كالتالي: لقد أوقفنا العمل بشكل آلي ولم نعد نمضي قدماً مُغمضي الأعين صوب الخفض التدريجي والانسحاب في نهاية المطاف من حفظ السلام، متجاهلين الحالة المتغيرة في الخرطوم؛ وقررنا بدل ذلك "التريّث".

ويراعي مجلس الأمن باتباع هذا النهج التطورات الأخيرة التي يشهدها السودان، في الخرطوم، والتي لها بطبيعة الحال، تبعات على دارفور. إن وقف الخفض التدريجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور الذي تقرر اليوم يتيح الوقت للجهات الفاعلة السودانية للعمل معا من أجل الاتفاق على عملية انتقالية كان ولا يزال يطالب بها شعب السودان، والاتحاد الأفريقي والعديد من الجهات الفاعلة الدولية، بما فيها ألمانيا.

وتشكيل حكومة انتقالية بقيادة مدنية أمر بالغ الأهمية لتحقيق السلام والاستقرار في السودان، وكلّما تمّ ذلك عاجلا كان أفضل. ولا بد من تلك الحكومة أيضاً، من وجهة نظرنا، من أجل تطبيع العلاقات مع الاتحاد الأفريقي. وأكرر أن ذلك أمر وثيق الصلة بالعملية المختلطة التي تمثل، كما يعلم الأعضاء،

العملية المشتركة الوحيدة لحفظ السلام بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وهي ناجحة جدا. وألمانيا ملتزمة بتلك الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وبالتعاون الوثيق مع شركائنا الأفارقة هنا في المجلس.

ولا يعني الإيقاف المؤقت للخفض التدريجي للعملية المختلطة أنه ينبغي أيضا أن تتوقف البعثة عن الوفاء بولاياتها. على العكس من ذلك، فإن البعثة مُكلفة بمواصلة عملياتها، بما في ذلك ما يتعلق بحماية المدنيين في دارفور. ونتوقع أيضا اتخاذ إجراءات ملموسة من جانب السلطات السودانية، حيث أن تعاون الحكومة المضيفة أمر أساسي في أي سياق لحفظ السلام، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بخروج محتمل. وإلغاء المرسوم ١٠٢ الذي ينص على تسليم مواقع أفرقة العملية المختلطة إلى قوات الدعم السريع خطوة ضرورية. ومن المهم حقا أن نرى الآن تغييرات ملموسة على أرض الواقع، تسمح لسكان دارفور بأن يثقوا في السلطات وأن يتمتعوا بالأمن والحماية وسيادة القانون.

ويجب وضع معسكرات الأمم المتحدة التي تم تسليمها إلى السلطات السودانية وتشغلها حاليا قوات الدعم السريع تحت سيطرة مدنية على نحو مسؤول. ويتسق ذلك مع الاتفاقات ذات الصلة. وتوخيا للوضوح التام، فإن ألمانيا ترى أنه لا يمكن تصور أن تستفيد القوى التي أدت إلى الجهود الدولية لحفظ السلام في المقام الأول من أصول الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بعد مغادرة البعثة لأننا نعلم جميعا أن قوات الدعم السريع هي متابعة لعملية الجنجويد سيئة السمعة.

واستشرافا للمستقبل، فإننا بحاجة إلى خريطة طريق واقعية وذات مصداقية تكفل تسليم جميع معسكرات العملية المختلطة إلى مستخدمين مدنيين بصورة دائمة وتوفير الحماية للمدنيين بعد مغادرة العملية المختلطة. وتلك مسؤولية الحكومة السودانية. وقد أوقف مجلس الأمن اليوم الخفض التدريجي للبعثة، ولكننا بعثنا أيضا برسالة واضحة مفادها أننا نتطلع إلى ما بعد فترة العملية المختلطة. وبطلب وضع استراتيجية سياسية للعمل في دارفور وتحديد خيارات لآلية متابعة بعد مغادرة العملية المختلطة، فإننا نقر بأن السلام الدائم في دارفور يتطلب استمرار المشاركة والدعم الدوليين – الدعم لجهود الوساطة وبناء القدرات في مجالات سيادة القانون وحقوق الإنسان، من أجل إيجاد حلول دائمة لمسألة النازحين وإيجاد آفاق للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن ثم، حالما تسمح الحالة على أرض الواقع، ينبغي أن ينصب التركيز على الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام.

ولا تزال ألمانيا ملتزمة بدعم العملية المختلطة في المرحلة الراهنة، بما في ذلك من خلال أفراد الشرطة المنتدبين وضباط الأركان. وما زلنا ملتزمين بدعم بدء عملية سلام مع الجماعات المتمردة في دارفور، فضلا عن بناء السلام في دارفور. ونتطلع إلى مواصلة العمل مع جميع أعضاء مجلس الأمن لكفالة أن نسهم في تحقيق السلام والأمن في السودان عن طريق اتباع نهج مسؤول فيما يتعلق بالعملية المختلطة.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب فرنسا بالتصويت بالإجماع تأييدا للقرار ٢٤٧٩ (٢٠١٩)، الذي ينص على تجديد تقني لولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لمدة أربعة أشهر. وأود أن أشكر بحرارة المملكة المتحدة وألمانيا على تقديم القرار.

ما فتئت فرنسا تؤيد سحب العملية المختلطة بطريقة مسؤولة وحكيمة، تبعا للحالة القائمة على أرض الواقع. ومن أجل اتخاذ قرار بشأن إغلاق البعثة، نحن بحاجة إلى وجود حكومة شرعية يعترف بها المجتمع الدولي اعترافا تاما. والغموض السياسي الحالي في السودان يبرر تماما التعليق المؤقت لانسحاب البعثة.

وأود أن أشير إلى أننا ندين بقوة أعمال العنف التي وقعت في الخرطوم وفي مدن أخرى في الأسابيع الأخيرة، وندعو إلى تقديم الجناة إلى العدالة. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس. ويتمثل التحدي اليوم في استئناف الحوار

السياسي من أجل تنفيذ انتقال متفق عليه عبر التفاوض، بقيادة حكومة يقودها المدنيون.

وفي هذا الصدد، ترحب فرنسا بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، والتي تدعمها بصورة خاصة الوساطة الإثيوبية، وتدعو الأمم المتحدة إلى تقديم الدعم الكامل لهذه المبادرات.

أخيرا، فإننا نشعر بقلق شديد إزاء تزايد التوترات وأعمال العنف في دارفور، وندعو المجتمع الدولي إلى بذل كل ما في وسعه لمنع المنطقة، التي لا تزال هشة للغاية، من الاشتعال مرة أخرى. ولذلك، فإن العملية المختلطة تحتفظ بدور هام. ومن الضروري الحفاظ على أصول البعثة مؤقتا من أجل ضمان حماية المدنيين والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان وتيسير تسوية النزاعات بين القبائل، فضلا عن توفير إمكانية لإيصال المساعدات الإنسانية والسماح بحماية العاملين في المجال الإنساني.

السيدة باتيستا دياس (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلمت بالإسبانية*): صوتت الجمهورية الدومينيكية مؤيدة للقرار ٢٤٧٩ (٢٠١٩) على أساس أن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تتحمل، في سياق الوفاء بولايتها، المسؤولية عن حماية السكان المدنيين بسبب استمرار ورود تقارير من دارفور عن حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، ولا سيما ضد الأطفال والنساء، ونزاعات قبلية لم تُحل وعمليات تشرد داخلي وعن فرض قيود على إيصال المساعدات الإنسانية، وذلك على الرغم من الأثر المعتدل للأحداث في الخرطوم على دارفور. وفي ضوء هذه الحالة، فإن تجديد ولاية البعثة حتى تشرين الأول/أكتوبر يُمكن العملية المختلطة من مواصلة الاضطلاع بمسؤوليتها.

إن السودان في خضم أزمة سياسية. ويجب أن نتصرف بحذر وأن نعد لاحتمال تزايد العنف. وأحد الأمثلة على ذلك هو إصدار المرسوم ١٠٢، الذي يأمر بتسليم مواقع الأفرقة لقوات الدعم السريع وواقعة نهب المرافق في الجنينة. إن تلك المرافق ينبغي تسليمها إلى المدنيين. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار الأمم المتحدة بتعليق تسليم المرافق وبوقف عملية إعادة التشكيل.

وبعد مضي ١٢ سنة على نشر العملية المختلطة، لا يمكننا السماح للبعثة بالفشل. ومن المهم للغاية أن يكون لدى العملية المختلطة ولاية تتناسب مع الحالة ويمكن تكييفها وفقا للتغيرات المحتملة. ويتيح الإطار الزمني لنا، وإن كان لأدنى حد، إعادة التفكير في استراتيجية خروج البعثة والتركيز على المحافظة على قدراتها على حماية المدنيين ورصد انتهاكات حقوق الإنسان.

وتتيح الأحداث الأخيرة في الخرطوم مجموعة من الفرص لإجراء مفاوضات سياسية مفتوحة تحت قيادة مدنية، تشمل النساء والشباب، وتُيسر، في المقام الأول، بدء عملية مساءلة، تسفر عن تقديم المسؤولين عن أعمال العنف إلى العدالة وتُمكن من إجراء تحقيق مستقل.

ويود وفد بلدي أن يؤكد مجددا أن التحديات التي تواجه السودان يجب أن تُحل عن طريق الحوار المفتوح لمصلحة رفاه الشعب السوداني.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر الولايات المتحدة أعضاء المجلس على جهودهم الرامية إلى ضمان أن تكون العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في وضع يمكنها من مواصلة مهمتها في حماية المدنيين ودعم تقديم المعونة الإنسانية للنازحين وعددهم ١,٢ مليون شخص والمساعدة في بدء عملية سياسية تشمل الجميع في دارفور.

ومما يُذكرنا بالتحديات الأمنية المستمرة التي تعاني منها المنطقة استمرارُ الاشتباكات المسلحة في منطقة جبل مرة بين حركة تحرير السودان/فصيل عبد الواحد نور المتمردة والقوات المسلحة السودانية والعنفُ القبلي في أنحاء أخرى من دارفور

والهجومُ الذي وقع مؤخرا على المدنيين في دليج في ٩ حزيران/يونيه. ولهذا السبب، نعتقد أنه ينبغي أن تواصل العملية المختلطة تنفيذ ولايتها الكاملة.

وحيث أن الأمن في الخرطوم يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن في دارفور، سيتيح التمديد التقني لمدة أربعة أشهر مزيدا من الوقت لخروج قوات الدعم السريع من مواقع الأفرقة ولضمان نقل مقر قيادة العملية المختلطة ومواقع أفرقتها مستقبلا للاستخدام المجتمعي ولأن تظل العملية قادرة على الاستجابة للأحداث على أرض الواقع. أما الآن، فإننا نؤيد قرار الأمم المتحدة بعدم تسليم المرافق أو المواقع لقوات الدعم السريع وبالحفاظ على المواقع للأغراض المدنية.

ويُنتظر أن توفر فترة الأشهر الأربعة المقبلة مزيدا من الوضوح بشأن الحالة السياسية على الصعيد الوطني. ونتوقع من المجلس العسكري الانتقالي الانتقال إلى حكومة تقودها القوى المدنية ويمكنها إحراز تقدم نحو تهيئة ظروف مواتية للخروج المقرر للعملية المختلطة. بيد أنه إذا توقفت المفاوضات أو إذا استمرت الظروف الأمنية في التدهور، سنُمعن النظر في خطط الخفض التدريجي للعملية المختلطة. ونحث جميع أصحاب المصلحة على إحراز تقدم كبير في إنشاء حكومة انتقالية بقيادة مدنية خلال الأشهر المقبلة.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب إندونيسيا باتخاذ القرار ٢٤٧٩ (٢٠١٩) اليوم الذي يرسي الأساس لتمديد تقني لولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، لمدة أربعة أشهر أخرى. ونشكر الدولتين المشتركتين في الصياغة، المملكة المتحدة وألمانيا وكذلك الوفود الأخرى، على إسهاماتها النشطة ومرونتها، مما مكّن المجلس من التوصل إلى توافق في الآراء وإثبات وحدته مرة أخرى.

لقد دأبت إندونيسيا على الدعوة إلى خفض تدريجي للعملية المختلطة وخروجها على نحو مسؤول ومحسوب بعناية. ويجب ألا يتكرر الحادث الذي وقع في الجنينة عندما نُهب موقع العملية المختلطة مرة أخرى. ويجب القيام بالخفض التدريجي بطريقة لا تحدث فراغًا أمنيًا، مع المراعاة التامة للأثر الإنساني وسلامة السكان المدنيين. ويجب أن تسترشد البعثة بتقييم دقيق وصادق للحالة الميدانية. ويجب الاعتراف بالاتجاهات الإيجابية ومواجهة التحديات. ونحن على ثقة من أن التقرير الخاص المقبل للأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي سيفي بغرضه المتمثل في تقديم توصيات بشأن مسارات العمل المناسبة فيما يتعلق بالخفض التدريجي للعملية المختلطة. وترحب إندونيسيا أيضا بتأكيد التزام المجلس القوي بسيادة السودان في القرار.

لقد كانت إندونيسيا في طليعة الدول الداعمة لتعزيز السلام والاستقرار في دارفور. وكان وفد بلدي عضواً في المجلس عندما أذن بإنشاء العملية المختلطة في عام ٢٠٠٧. وشاركنا بفخر بحفظة سلام في العملية المختلطة بجنود وأفراد شرطة على حد سواء منذ عام ٢٠٠٨. وفي الواقع، كانت إندونيسيا إحدى أكبر الدول المساهمة فيها. ولا شك في أن الكثير قد تحقق من خلال عمل العملية المختلطة في دارفور، بما في ذلك تحسن الحالة الأمنية. ومن المؤكد أن إندونيسيا لا تريد أن ترى عودة دارفور مجددًا إلى النزاع، ونأمل ألا يضطر أفرادنا من الخوذ الزرق إلى العودة إلى هناك. ونأمل أن يسهم القرار الذي اتخذناه للتو في تعزيز السلام والاستقرار بشكل دائم في دارفور.

في الختام، نود مرة أخرى أن نشيد بالخوذ الزرق الذين ضحوا بحياتهم في مسارح النزاع في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك دارفور.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم كوت ديفوار وغينيا الاستوائية وبلدي جنوب أفريقيا.

ونود أن نشكر أعضاء المجلس على موافقتهم على أن الوقت الحالي ليس هو الوقت المناسب لمواصلة التخفيض

التدريجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. إن وحدة المجلس في اتخاذ هذا القرار تبعث برسالة بشأن أهمية الاعتراف بعدم اليقين الحالي السائد على الجبهتين السياسية والأمنية. ورغم أن الأعضاء الأفارقة في المجلس كانوا يفضلون تمديدًا تقنيًا لمدة ستة أشهر لضمان الوقت الكافي لإجراء تقييم شامل للحالة في دارفور، فإننا نتفق على فترة الأربعة أشهر المنصوص عليها في القرار ٢٤٧٩ (٢٠١٩). وسيمكّن ذلك كلا من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من إجراء تقييم مشترك شامل، ونأمل في تنفيذ مبادرة الوساطة لتعزيز هذه العملية في السودان. ويدعم التمديد التقني ويكمّل قرار الاتحاد الأفريقي بتأجيل الانسحاب. والقرار الذي اتخذ اليوم هو مثال على التعاون المهم بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في التعامل مع المسائل المتصلة بالسلام والأمن في قارتنا.

ونحن على ثقة من أن القيادة في السودان ستستغل الوقت الذي تم توفيره بفعالية لمعالجة المأزق السياسي والدخول في فترة استقرار وتحقيق تطلعات الشعب السوداني. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يضمن الوقت المسموح به الترخيص لاستخدام جميع مواقع أفرقة العملية المختلطة للأغراض المدنية، على النحو المتوخى في البداية.

إن السلام والاستقرار في السودان مهمان للمنطقة وللقارة ككل، خاصة فيما يتعلق بتحقيق تطلعات خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وإسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠. لقد اضطلع السودان بدور مهم في التوصل إلى إحلال السلام والأمن في أفريقيا في الماضي، ويجب أن يقوم بهذا الدور مرة أخرى. ويأمل الأعضاء الأفارقة في المجلس أن تساعد الزيارة المشتركة التي يعتزم القيام بها إلى الخرطوم رئيس وزراء إثيوبيا أبي أحمد والسيد موسى فقي محمد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والسيد إسماعيل شرقي مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، أصحاب المصلحة السودانيين على التوافق بشأن ترتيب انتقالي مشترك. كما نأمل أن يتمكنوا من الاتفاق على خارطة طريق محلية لإحلال السلام من أجل إذكاء الإحساس باليقين والاطمئنان لدى جميع أبناء الشعب السوداني، بما في ذلك في دارفور، حتى ينعم وطنهم الأم قريباً بالسلام والاستقرار والازدهار.

أخيراً، فإننا نشكر المملكة المتحدة وألمانيا، الدولتان المشتركتان في الصياغة، على قيادتهما وشفافيتهما خلال المفاوضات.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب بولندا باتخاذ المجلس اليوم القرار ٢٤٧٩ (٢٠١٩)، الذي يمدد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، إلى غاية شهر تشرين الأول/أكتوبر. ونود أن نشكر المملكة المتحدة وألمانيا على إدارتهما الفعالة للمفاوضات المتعلقة بالوثيقة.

لقد أيدت بولندا القرار لأننا نعتقد أنه بالنظر إلى الحالة الراهنة في السودان، فإننا نحتاج إلى توقف في عملية الخفض التدريجي للبعثة. ولا نزال ندعم الانتقال من حفظ السلام إلى بنائه في دارفور. لكن المجلس اليوم للأسف ليس في وضع يمكنه من اتخاذ أي قرارات في الأجل الطويل. ونحن بحاجة إلى المزيد من الوقت لضمان ألا يكون لعملنا تأثير سلبي على جهود البعثة والمكاسب التي تحققت حتى الآن في دارفور. علاوة على ذلك، قمنا بحث الاتحاد الأفريقي على وقف عملية إعادة التشكيل إلى ما بعد التقييم الاستراتيجي المشترك. وتؤيد بولندا بقوة دور الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا في مجال حل المنازعات والنزاعات في القارة، وبالتالي، أخذنا في الاعتبار على النحو الواجب موقف الاتحاد الأفريقي خلال المفاوضات.

السيد ريبكين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أيد الوفد الروسي اليوم اعتماد القرار ٢٤٧٩ (٢٠١٩)، الذي يمدد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

لمدة أربعة أشهر. ونحن نتفهم موقف الاتحاد الأفريقي، الذي أعرب عن أهمية إجراء تحليل شامل للحالة الناشئة ووضع أنسب مفهوم للخفض التدريجي للعملية المختلطة. كما أحطنا علما بتأكيدات الأمانة العامة بأن الموعد النهائي المحدد في شهر حزيران/يونيه ٢٠٢٠ للخفض التدريجي للبعثة، الذي وافق عليه مجلس الأمن، سيُحترم احتراما كاملا.

إننا ندعو مرة أخرى إلى الامتناع عن المحاولات المستمرة لربط الحالة في دارفور بالحالة التي تتطور في السودان بمجمله. ولا يسعنا إلا التفكير في أنه لو تم العمل مع المعارضة السودانية التي لم تتم المصالحة معها بنفس الحماس، وكلنا نعلم جيدًا المكان الذي يفضل هؤلاء الأشخاص العيش فيه، لتحقق السلام في دارفور في وقت أقرب بكثير. ومع ذلك تبين الحالة الناشئة الآن في هذه المنطقة من السودان أنه من المهم إعادة تشكيل دعم حفظ السلام ليصبح دعما لبناء السلام، الذي تتوفر بالفعل جميع شروطه اللازمة. وقد توصل ممثلو الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى نفس النتيجة في تقييمهم الاستراتيجي الأخير (S/2019/445).

ونرحب بقرار المجلس العسكري الانتقالي القاضي بإلغاء المرسوم ١٠٢، الذي وصفه بعض زملائنا وقيادة الأمانة العامة بإحدى العقبات الرئيسية على طريق تسليم مهام حفظ السلام إلى السودانيين. ونرى أن السلطات السودانية تفي بوعدها، وهي مهتمة بالتعاون على أساس الاحترام المتبادل.

خلاصة القول، إننا نتوقع أن نرى مقترحات محددة لتنفيذ قرار مجلس الأمن المتعلق بالخفض التدريجي للعملية المختلطة في التقرير الخاص المشترك لشهر أيلول/سبتمبر. ونود التأكيد على أننا نعارض أي محاولة لتغيير خطة الخفض التدريجي للبعثة.

لقد حان الوقت للتركيز على الإنعاش والتنمية الاقتصادية في دارفور. وينبغي أن يشكل ذلك أولوية للمجتمع الدولي الآن.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): لقد اتخذ مجلس الأمن لتوه القرار ٢٤٧٩ (٢٠١٩) بتوافق الآراء، مانحا تمديدا تقنيا لمدة أربعة أشهر لولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، مع النص على إجراء تقييم للحالة في دارفور. ونحن نرحب بالقرار.

وقد ظلت الحالة في دارفور مستقرة في السنوات الأخيرة بفضل التنفيذ النشط والفعال لولاية العملية المختلطة والمساعي الحميدة للاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى. وقد بذلت حكومة السودان جهودا نشطة للحفاظ على السلام والاستقرار في دارفور، واضطلعت بدور حيوي. وينبغي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي في رأينا أن يواصلا الاحترام الكامل لقيادة الحكومة في مسألة دارفور، وتعزيز الاتصال والتنسيق مع الحكومة السودانية والاستماع بانتباه إلى آرائها ومقترحاتها من أجل كفالة التنفيذ المطرد لخطة انتقال العملية المختلطة والنقل التدريجي للمسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الحكومية.

وما فتئت الصين تؤيد عملية السلام في دارفور. وهي من أكبر البلدان المساهمة بقوات في العملية المختلطة. وقد بذلت الصين على مر السنين جهودا قوية للحفاظ على السلام والاستقرار في دارفور وبناء العملية المختلطة. وتقف الصين، إلى جانب بقية المجتمع الدولي، على أهبة الاستعداد لمواصلة الاضطلاع بدور بناء في تحقيق السلام المستدام والاستقرار والتنمية في دارفور.

الرئيس: أشكر ممثل الصين على بيانه. وسأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

في البداية، نشكر القائمين بالصياغة، ألمانيا والمملكة المتحدة، على جهودهما في إعداد القرار ٢٤٧٩ (٢٠١٩)، الذي اتخذه المجلس منذ قليل. لقد صوتت الكويت اليوم لصالح القرار، الذي يمدد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم

المتحدة في دارفور لمدة أربعة أشهر، إيمانا منها بالدور المهم الذي تضطلع به البعثة.

وقد كان تأييدنا للتمديد التقني نابعا من عدة أمور، منها: دعم الكويت لاستراتيجية خروج العملية المختلطة، وهي عملية مستمرة عملا بقرار التمديد التقني اليوم، وخاصة في فقرته العاملة ٢. والتزاما منا بقرارات مؤتمرات قمة جامعة الدول العربية المتعاقبة منذ عام ٢٠١٦، بشأن مساندة رؤية السودان في خروج العملية المختلطة، بالإضافة إلى إيمان الكويت بأن السودان، البلد العربي الشقيق، قادر على تولي مسؤوليته الأولية في حماية مواطنيه.

إننا نتطلع إلى مناقشة عدة أمور على مدى الأشهر الأربعة القادمة، منها تحديد خيارات خروج البعثة وتكييف ولايتها من أجل خروج سلس ومتدرج يضمن دعم فريق الأمم المتحدة القطري في السودان. إن الفترة التي يوفرها التمديد لتقييم الأوضاع في دارفور تمنحنا ما يكفي من الوقت للتأكد من استمرار مسار تحسن الأوضاع في دارفور مثل ما شهدنا خلال العام الحالي والأعوام الماضية، وبتأكيد من تقارير الأمين العام وإفادات الأمانة العامة الدورية.

إننا ندعم ما يبذله السودان وشركاؤه من داخل وخارج مجلس الأمن للمضي قدما نحو بناء السلام واستدامته في دارفور، وفي توفير الظروف المؤاتية لعودة واستقرار النازحين بأمان وكرامة وطواعية، وللتعزيز من قدرة السودان على ممارسة مسؤوليته الأولية في الحماية.

إننا نؤكد على أولوية الحل السياسي ونتطلع لأن تتضافر جهود جميع الشركاء لتحقيق الحل طبقا لقرارات مجلس الأمن وبالتعاون مع المنظمات التي ينتمي لها السودان وتعمل في تحقيق أمن وتنمية دارفور، كالأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، في إطار احترام سيادة السودان وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

سأستأنف مهامِّي بصفتي رئيسا للمجلس.

وأود أن أرحب بسعادة ممثل السودان وأهنئه على توليه منصبه ممثلا لبلده لدى الأمم المتحدة وأعطيه الكلمة.

السيد صديق (السودان): شكرا جزيلا، السيد الرئيس. بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخاطبكم فيها، أرجو أن أُؤكد لكم استعدادنا للتعاون الجاد والتنسيق الكامل مع مجلس الأمن فيما يخُص قضايا السودان التي ينظر فيها مجلس الأمن. كما أرجو أن أتقدم بالشكر لكل الدول التي دعمت وناصرت موقف السودان خلال المفاوضات على مشروع القرار الذي اعتمدتموه للتو (القرار ٢٤٧٩ (٢٠١٩)).

أكدنا لكم من قبل أن الأوضاع في دارفور ظلت تتحسن تحسُّنا مطردا، وقد شهدت كل التقارير المقدمة لكم في الفترة الماضية عن هذا التحسن. وقد كنا نأمل أن يأخُذ القائمان بالصياغة هذه التقارير في الاعتبار لعكسها في مشروع القرار هذا، خاصة ما قدمه تقرير المراجعة الاستراتيجية لبعثة العملية المختلطة (S/2019/445) من توصيات باستمرار الخروج التدريجي للبعثة من دارفور، حسب الخيارات التي قدمها. إلاّ أنه كان للقائمين بالصياغة رأي مخالف.

ونرجو هنا التأكيد على أن السودان مُصّر على استعادة الحياة الطبيعية في دارفور والبدء في تنفيذ خُطط الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام وإحداث التنمية المطلوبة لمعالجة آثار النزاع. ولذلك فإننا لا نرى مسوغاً لبقاء قوات حفظ السلام في دارفور، وأن بقاءها يعيق هذا الانتقال ويؤخره. لذا نرجو أن يتفهم مجلس الأمن هذا الأمر عند نظره في تجديد ولاية البعثة في تشرين الأول/أكتوبر القادم، ويضع في حسبانه أهمية تغيير التعاطي مع الأوضاع في دارفور عبر مسار حفظ السلام الذي أصبح لا يفيد بعد انتهاء مظاهر النزاع المسلح.

إن طبيعة البعثة المختلطة، التي تعتمد في قوامها على حفظة السلام من الدول الأفريقية، تقدم نموذجاً حياً لقدرة القارة

الأفريقية على معالجة قضاياها بصورة ناجعة. فقد أسهمت العملية المختلطة بصورة كبيرة، خلال الفترة الماضية، في تحقيق السلام وحفظ الأمن في ربوع دارفور. وستظل تضحيات حفظة السلام وجهودهم موضع احتفاء وتقدير من كل الشعب السوداني. وهنا، أرجو أن أؤكد لكم – خاصة للإخوة ممثلي الدول الأفريقية الثلاثة في المجلس – على عزم وإصرار حكومة السودان على إنجاح ولاية العملية المختلطة وتحقيق غاياتها التي نشرت من أجلها قبل ١٣ عاماً لتكون أول نموذج نجاح لمبدأ ”الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية“.

الرئيس: لا توجد أي أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠